

حملة إعلامية فلسطينية لمحاربة خطاب الكراهية بعد مقتل بنات

مصدرا للخطر، وبدأ تداول أسماء أفراد مصابين وعوائلها، كما وجهت الإتهامات إلى العمال الفلسطينيين في أراضى 1948 واتهامهم بالتسبب في انتشار الوباء.

ولذلك تظهر أهمية تجريم خطاب الكراهية وأي نوع من التحريض المباشر أو غير المباشر على العنف.

**خطاب التخوين والتكفير
انتشر في مرحلة صعبة
وحساسة يمر بها المجتمع
الفلسطيني بعد جريمة
قتل الناشط نزار بنات**

ونظم مركز "مدى" دورات تدريبية لصحافيين في الضفة والقطاع، واطلق حملة للتعريف به والتصدي له، للتأكيد بان خطاب الكراهية ليس حرية تعبير. كما دعا لإقرار وثيقة لمواجهة خطاب الكراهية في الإعلام المحلي الفلسطيني، والالتزام بمبادئ العمل الصحفي وأخلاقياته والإبتعاد عن التحريض والكراهية، ووقعت على هذه الوثيقة 21 وسيلة إعلام فلسطينية.

كما عمل مركز مدى مع مجموعة من المنظمات الإقليمية على تأسيس "شبكة مكافحة خطاب الكراهية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في سبتمبر 2019، والتي هدفت للتعريف بخطاب الكراهية، وتوعية الصحافيين والنشطاء لمواجهة هذا الخطاب والحد منه، تكريس مبدأ التسامح والحوار ونبذ العنف داخل المجتمعات.

لدليل للتعريف بهذا الخطاب والفرق بينه وبين حرية التعبير. ويتخذ خطاب الكراهية أشكالاً عدة متداولة على وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، منها تشويه الحقائق أو تكذيبها، أو عدم قبول الاختلاف مع الآخرين، أو كراهية قيم الآخرين واحتقار تقاليدهم وعاداتهم، وإقصائهم عن المشاركة في شتى الشؤون.

ونشر "مشروع بيئة حامية من خطاب الكراهية وداعمة لحرية الرأي والتعبير في قطاع غزة والضفة الغربية" أوراق حقائق تفيد برصد 82 خطاب كراهية في شهر يناير الماضي وهي نفس فترة الإعلان عن إجراء انتخابات عامة، و48 خطاب كراهية على مواقع التواصل الاجتماعي في شهر فبراير.

كما ظهر جليا هذا الخطاب في السياق الفلسطيني، في جوانب أخرى تتعلق بالحياة الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، خطاب التيارات الدينية المحافظة في أواخر عام 2019 والذي أزرته بعض الحركات السياسية والعشائر الاجتماعية الرافض لتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وصل إلى حد إصدار إعلانات دعوت إلى إغلاق جميع المؤسسات النسوية ومنع أفرادها من دخول المدارس، محمّلين أصحاب المقارن ومديري المدارس مسؤولية مخالفة ذلك. ونقش خطاب الكراهية مرة أخرى على وسائل التواصل الاجتماعي بالترزامن مع انتشار وباء كوفيد - 19 والذي وصل حده إلى تجريد الحالات المصابة من صفتها الإنسانية واعتبارها

رام الله - اطلق صحافيون وناشطون فلسطينيون حملة إعلامية لمحاربة خطاب الكراهية في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، بعد أن تحول مقتل الناشط نزار بنات وما تبعه من أحداث إلى أزمة تبادلتها خلالها التيارات الفلسطينية المختلفة الاتهامات والتخوين.

وقال المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى" إن الحملة الإعلامية انطلقت تحت شعار "التخوين والتكفير والتحريض خطر على السلم المجتمعي" في مرحلة من المراحل الصعبة والحساسة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، والتي ازدادت وتيرتها بعد جريمة قتل بنات بعد اعتقاله من أجهزة أمنية فلسطينية، والاعتداءات على المواطنين المشاركين في المسيرات السلمية التي اندلعت احتجاجا عليها، وعلى الصحافيين أثناء تغطيتهم لها.

وتتصدى للخطاب الكراهية في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، وتهدف للتشجيع على التمسك بقيم الحوار والتسامح. ودعا المركز كافة وسائل الإعلام والنشطاء والمواطنين إلى تجنب هذا الخطاب المسيء، الذي لا يندرج في إطار حرية التعبير، ويؤكد أن محاسبة المسؤولين عن مقتل بنات، والاعتداءات على المتظاهرين والصحافيين واحترام حرية التعبير سيساهم في تخفيف الاحتقان والتوتر، والحد من خطاب الكراهية.

وكان مركز مدى بالتعاون مع اليونسكو سنة 2018 قد اطلق برنامجا لمحاربة خطاب الكراهية تضمن إصدار

مشروع قانون المطبوعات صار جزءا من الصراع السياسي الليبي

غياب الهياكل التنظيمية للصحافيين
عطل تطوير المهنة



التشريعات القانونية المناسبة تخدم جودة الصحافة

ويرى متابعون للإعلام الليبي أن الحكومة الجديدة عليها أن تقوم بتحمل المسؤولية في مجال العمل الإعلامي، من خلال تطوير أداء وسائل الإعلام العامة، وجعلها وسيلة تعبير للمجتمع بأكمله، مع توفير ممارسة إعلامية حرة دون ممارسة أي ضغوط وعدم تسخير تلك الوسائل لخدمة أغراض تتعلق بالسلطة، بل تحويلها إلى قنوات تقدم خدمة إعلامية عامة ومحادية ومتكاملة، وتوفر مساحة تعبير للجميع دون إقصاء.

ويطالب الصحافيون الحكومة الجديدة بضبط حالة الإنفلات الإعلامي، والعمل على جعل وسائل الإعلام الليبية تلتقي حول ميثاق شرف أخلاقي تلتزم فيه بنبذ خطاب الكراهية، وإشاعة ثقافة الحوار والتسامح والمصالحة الوطنية وقبول الآخر.

ويؤكد هؤلاء على توفير الظروف الملائمة التي من شأنها أن تجعل القنوات الليبية العاملة في الخارج تنتقل للعمل في الداخل، والاتفاق على استراتيجية إعلامية عليا، مع توفير المناخ المناسب لممارسة إعلامية حرة ومسؤولة، تحمي حرية التعبير من ناحية، وتحفظ هبة وسيادة الدولة من ناحية أخرى.

ومن شأن الدفع باتجاه تنظيم العمل الإعلامي بمختلف وسائله المقررة والمسموعة والمرئية، من خلال وضع التشريعات المناسبة، أن تضبط وتقن الممارسة الإعلامية وتحسد معالمها وشروطها وأدواتها وسياساتها ومصانير تمويلها، بما يكفل استقلاليته ويوفر لها مصادر تمويل لا تتدخل في تحديد توجهاتها.

ويتطلب إصلاح الإعلام في ليبيا حلولا خاصة به تعالج الاحتياجات المحلية، وهناك حاجة ماسة لإنشاء هيئة متخصصة يتم منحها سلطة تنفيذية، بحيث تتولى المسؤولية عن إعادة تنظيم الإعلام الرسمي السابق وصياغة قوانين للقطاع الخاص، خصوصا في ظل النقص الحاد في المهارات والقيادة داخل الإعلام الوطني.

غير أن قرار الحكومة الليبية الأخير المتعلق بحل وإلغاء المؤسسة الليبية للإعلام، ونقل سلطة إشراف وسائل الإعلام العامة لست جهات حكومية، وأجبه انتقادات واسعة داخل ليبيا وخارجها حيث اعتبرت منظمات دولية يفقر لحسن حوكمة الإعلام العام.

وأوصت المنظمات والهيئات الدولية بإصلاح الوضعية القانونية والهيكلية للمؤسسة الليبية للإعلام وتعزيز دورها كمؤسسة مستقلة تشرف على قطاع الإعلام العام، منوط بها منح التراخيص وتنظيم البث الإذاعي والتلفزيوني ورصد المخالفات المهنية، بما يضمن استقلالية المؤسسات الإعلامية التي تشرف عليها من ناحية، ويساهم في تحسين أدائها لضمان حق الليبيين في إعلام نزيه ومحادي من ناحية أخرى.

عاد الحديث عن تطوير الإعلام في ليبيا وتنظيم القطاع مع استئناف لجنة مراجعة قانون المطبوعات أعمالها بعد توقف لمدة عامين، ومناقشة مقترحات الصحافيين المتعلقة بشروط العمل الصحفي وحماية الإعلام بما يتوافق مع الإعلان الدستوري المؤقت والمواثيق الدولية.

طرابلس - استأنفت لجنة مراجعة قانون المطبوعات الليبي أعمالها بعد توقفها لأكثر من عامين بانضمام أعضاء جدد من مختلف أنحاء البلاد، للوصول إلى صيغة مقترح قانون يلبى تطلعات الوسط الصحفي بحماية حقوق الصحافيين، وضمان قيامهم بالعمل دون

تضييق. وناقشت اللجنة خلال اجتماع عقد هذا الأسبوع، مقترح القانون الذي سينظم الصحافة بجميع أشكالها، والاستماع إلى ملاحظات الأعضاء مثل المتعلقة بشروط العمل الصحفي وتعريفه وغيرها من المواد، بحيث تتم صياغتها بما يتوافق مع الإعلان الدستوري المؤقت والمواثيق الدولية.

ويواجه الصحافيون الكثير من الصعوبات والتحديات القانونية التي تحول دون ممارسة أعمالهم الصحافية بالصورة الصحيحة، بسبب غياب التشريعات الحديثة التي تضمن حقوق الصحافيين، وتوفر لهم الحماية، وتمنحهم الحق في ممارسة أعمالهم بحرية والوصول إلى مصادر المعلومات، فأخر تشريع صدر في ليبيا بخصوص الصحافة يعود إلى عام 1972.

ويستعين الصحافيون إلى تطوير أداء وسائل الإعلام العامة، والدفع باتجاه تنظيم العمل الإعلامي بمختلف وسائله، وتوظيف الخطاب الإعلامي لخدمة عملية التحول الديمقراطي، إذ أن قانون المطبوعات رقم 76 لسنة 1972، الذي يتم العمل به حتى الآن غير قادر على تنظيم العمل الإعلامي في ظل تكنولوجيا الاتصال والإعلام المستحدثة. وهو تشريع عفا عليه الزمن ويحتاج إلى تطوير بما يواكب المستجدات التي طرقت في العمل الصحفي، كما أن هذا القانون يتضمن العديد من المواد التي تقيد حرية الصحافة، وتحذ من حرية الصحافيين. وهناك صعوبات تنظيمية تمثل في غياب الهياكل التنظيمية التي ينضوي تحتها الصحافيون، وتشكل درع حماية لهم، حيث لا وجود لنقابة أو اتحاد للصحافيين، يدافع عن حقوقهم، ويدفع في اتجاه تطوير المهنة وينظمها.

ويقول البعض إنه في غياب نقابة للصحافيين صارت المهنة مجالاً خصيا لكل المتظلمين على الصحافة، دون أي معايير منظرية وقانونية، وهو ما أفقد المهنة خصوصيتها واحترامها وأهميتها أيضا بعد أن صارت مسرحا مفتوحا للهواة وكتاب الخواطر من كل التخصصات.

وشدد المحامي وائل بن إسماعيل خلال الاجتماع على تضمين نقابة

إصدار تشريع ينظم العمل الصحفي تأخر بسبب تلك الجهات التشريعية التي لم تبادر إلى إطلاق أي مشروع بهذا الخصوص

وأدى الصراع من أجل السيطرة على الإعلام الرسمي، إلى وضع هذا القطاع في حالة من الاضطراب. فقد اعتبرت التدابير الصارمة التي اتخذتها الهيئات الانتقالية، بمثابة عقاب لهذا القطاع. وظل الإعلام الرسمي غير قادر على ممارسة دوره في كشف ممارسات الفساد في الدولة، التي تدير بطريقتها ورغبتها وسائل الإعلام.

وخلص المشاركون في لجنة المراجعة إلى إضافة بعض الأبواب على القانون مثل باب الإعلام الحكومي وإعادة توزيع أبواب القانون لتتم مراجعته من قبل الأعضاء، حتى يتمكنوا من إجراء المقاربات والمقارنات مع قوانين الصحافة في الدول الديمقراطية وتقديم الاقتراحات في الاجتماع القادم.

وقال حسام الطير مقرر اللجنة "تعمل ضمن الزملاء في اللجنة على تجهيز مقترح لقانون يماشى مع الحقوق والحريات العامة ينهي عقودا من القيد والتعسفية على حرية الرأي والتعبير".

مرصد أردني للإعلام الصحي لمكافحة الشائعات

على الإبداع والتطور في مجال الإعلام الصحي، كما سيعمل المركز على تشجيع مؤسسات المجتمع والأفراد والتعاون معهم للإسهام في خدمة الصحة المجتمعية.

وسيقيم مرصد الإعلام الصحي فرصة تدريبية في مجال الإعلام بشكل عام والإعلام الصحي بشكل خاص، لطلبة كليات الإعلام في الجامعات الرسمية والخاصة، وأيضا للعاملين في مجال الإعلام بوسائله المختلفة.

وكانت الحكومة الأردنية قد أعلنت عن تطبيق عقوبات رادعة ضد من يساهم في نشر الشائعات الصحية. وقالت الحكومة إنها ستستخذ جميع الإجراءات القانونية بحق من يطلق الشائعات والأخبار الزائفة بخصوص انتشار فيروس كورونا، على مواقع التواصل الاجتماعي.

وأكدت مديرية الأمن العام أن وحدة الجرائم الإلكترونية ستقوم بمتابعة وملاحقة وضبط كل من يقوم بنشر أو إعادة نشر أو تداول الأخبار والشائعات غير الصحيحة والتي تؤثر على الأمن المجتمعي وتثير الهلع بين المواطنين ليتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحققهم.

الأوسط وعدد من وسائل الإعلام المحلية، للحد من هذه الشائعات. وقال رئيس الهيئة الإدارية لبنك الشفاء أشرف الكيلاني، بأن هذا المشروع الهام، سيشمل على عدة أقسام مهمة، من بينها مطبوعة ورقية وموقع إخباري ومركز للتدريب الإعلامي، ووحدة للإنتاج الإعلامي ووحدة للبحوث والدراسات، لكل منها اختصاص محدد، تتكامل جميعها في سبيل رفع الوعي الصحي، وغرس السلوكيات الصحية السليمة لدى الأفراد والمؤسسات.

وسيتمثل المركز الإعلامي على إطلاق تطبيق ذكي خاص به. وأشار الكيلاني إلى أن هذا المرصد، سيكون مركزاً ريادياً، يدعم ويسلط الضوء على الجهود الرائدة والمبادرات الفاعلة، التي تقدمها المؤسسات العامة والخاصة والأفراد في المجال الصحي، ويعمل على تشجيع العاملين في الإعلام

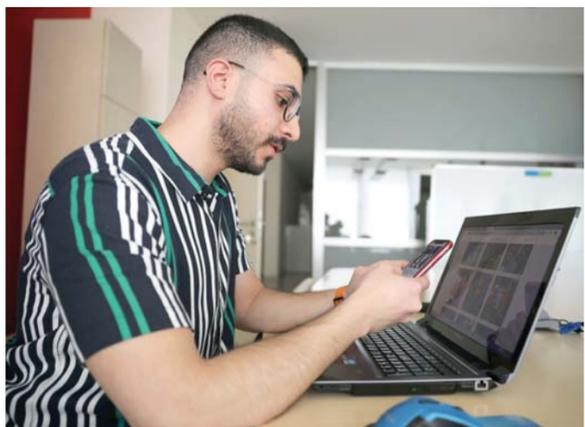
طارق أبو الراغب
ما يفر به العالم سلباً
الضوء أكثر على أهمية
الإعلام الصحي

ويقدم هذا المرصد الذي جاء ثمره التعاون مع بنك الشفاء، فريداً من نوعه على مستوى الأردن، ويختص في مجال الإعلام الصحي، من حيث التدريب، ورصد ونشر الأخبار والمعلومات الصحية، وإعداد البحوث والدراسات في المجال الصحي، وتجهيز المحتوى الإعلامي، بقصد نشر الثقافة والمعرفة الصحية، وزيادة الوعي لدى المواطنين في القضايا الصحية.

ونوه أبو الراغب إلى أن هيئة الإعلام ستقدم ما تستطيع لإنجاح عمل مرصد الإعلام الصحي، وذلك وفق القوانين والأنظمة المرعية، وحسب الأصول، وبما يخدم الصالح العام.

وأفاد مرصد مصداقية الإعلام الأردني "أكيد" في تقريره حول شائعات عام 2020، بارتفاع نسبة الشائعات التي استهدفت القطاع الصحي، إذ بلغت 174 شائعة وبنسبة 31 في المئة من إجمالي شائعات عام 2020.

وأرجع "أكيد" ذلك إلى انتشار فايروس كورونا وما رافقه من معلومات غير صحيحة عن المرض وكيفية انتقاله وطرق تجنبه. وتواصل زيادة عدد الحالات والشائعات المرتبطة بها، وصولاً إلى إعلان قانون الدفاع، وتعلقت الشائعات بمعلومات طبية مفبركة ومضللة. ويأتي مشروع مرصد الإعلام الصحي، بالتعاون مع عدد من الجهات المهمة ووزارة الصحة ووزارة الشباب والجامعة الهاشمية وجامعة الشرق



مواقع التواصل ساحة للشائعات